الأنباء
السبت 13 يوليو 2013

بعد ثلاث سنوات متتالية من إجراءات التقشف التي تسببت فيها الأزمة المالية

بريطانيا تبدأ «ثورة» اقتصادية جديدة تحدث قدراً من التوازن

زيادة الانفاق على البنية التحتية يوازن سنوات التقشف في بريطانيا

القاهرة ـ أ.ش.أ: يمثل إعلان الحكومة البريطانية عن خطة ضخمة للإنفاق تقدر بنحو 150 مليار دولار تخصص للإنفاق على البنية التحتية خلال السنوات الست القادمة، نوعا من انتهاج الحكومة لسياسة «ثورية» ستحدث قدرا من التوازن بعد ثلاث سنوات متتالية من إجراءات التقشف التي تسببت فيها الأزمة المالية.

وتستهدف خطة الإنفاق البريطانية الجديدة تعزيز الاستثمار الضخم في شبكات النقل والسكك الحديدية ليكون هو الأكبر منذ عهد الملكة فيكتوريا، إذ ستجرى إعادة تطوير وترميم وتوسيع حوالي 21 ألف ميل وتزويدها بوسائل للسرعة الفائقة التي ستخدم حوالي 97٪ من سكان المملكة المتحدة خلال ثلاث سنوات، وتمتد شبكة الجسور الجديدة وطرق السكك الحديدية الأسرع والأحدث من لندن في الشمال إلى أقصى جنوب بريطانيا.

كما يشتمل البرنامج على إنفاق 50 مليار دولار لإنشاء مدارس جديدة من أجل مواجهة ارتفاع معدل المواليد الذي سيؤدي إلى التحاق أكثر من مليون طفل بالمدارس في الأعوام الثلاثة القادمة.

ومع ذلك فإن هذه الخطة لا تعني التخلص من إجراءات التقشف المتبعة، فقد حرصت الحكومة على عدم القول بأن خطة الاستثمار الجديدة في البنية التحتية قد تمثل تحولا كبيرا عن سياسات التقشف السائدة حاليا، حيث يرى بعض المحللين الاقتصاديين في بريطانيا أن الحكومة لن تتراجع عن إجراءات التقشف، لاسيما ما يتعلق منها بموظفي الدولة واستحقاقات المعاش التقاعدي للأثرياء على وجه خاص.

وعلى سبيل المثال فقد أدت إجراءات التقشف في ثلاث سنوات إلى تراجع عدد موظفي القطاع العام إلى نفس الرقم الذي كان قائما في عام 1997، أي انه تم التراجع عن 13 عاما من التوسع في التوظيف بالقطاع العام الذي قامت به الحكومة العمالية السابقة، حيث تشير الأرقام إلى تزايد عدد العاملين بالقطاع الخاص في نهاية 2012 مصحوبا بتراجع في عدد العاملين بالقطاع العام «جهاز الدولة»، حيث ازداد عاملو القطاع الخاص العام الماضي بنحو 904 آلاف وظيفة، بينما فقد القطاع العام خلال نفس العام 313 ألف وظيفة.

ومن هنا تسير خطة الإنفاق الجديدة جنبا إلى جنب مع استمرار الضوابط الصارمة على الإنفاق العام، خصوصا التي تتعلق بميزانية الرعاية الاجتماعية ومعاشات التقاعد، إذ يتوقع أن تتقلص حصة الدولة في الاقتصاد بحلول عام 2020 إلى أدنى معدل لها منذ سبعينيات القرن الماضي.

وعلى الرغم من أن خطة الإنفاق على قطاع البنية التحتية تعد عملا رائعا وسياسة «ثورية» من الحكومة البريطانية، كما يرى المحلل مارتن والكر في وكالة يونايتد برس إنترناشيونال، إلا أن التساؤل الجدي يكمن حول طريقة تمويل هذا البرنامج الضخم، خاصة أن الاقتصاد البريطاني لم يخرج بعد من كبوته، فالأزمة المالية لا تزال تؤثر سلبا على القطاع المصرفي.

ويوضح انخفاض قيمة الجنيه الاسترليني حقيقة تباطؤ معدل نمو الناتج المحلي، الأمر الذي أدى إلى تقدم فرنسا والبرازيل على بريطانيا في ترتيب الاقتصادات العالمية، وذلك على الرغم من حدوث بعض الانتعاش في الشهرين الأخيرين، بسبب نمو قطاع الخدمات (يمثل أكثر من 70٪ من حجم الاقتصاد البريطاني) بأكثر مما هو متوقع منذ شهر مايو الماضي، وارتفاع مؤشر التصنيع الذي سيتعزز مع بدء خطة تطوير البنية التحتية بالطبع.

لكن يبدو على الرغم من ذلك أن الحكومة البريطانية قد استعدت جيدا لقضية تمويل هذه الخطة الكبرى، لاسيما في ضوء الاكتشافات النفطية الهائلة التي ستبدأ بريطانيا في استغلالها خلال الأشهر القادمة.

وتتمثل أبرز عناصر التمويل في أن الحكومة تخطط لبيع أصول عامة بقيمة 20 مليار دولار، يشمل ذلك محفظة القروض الطلابية، وحوالي 8 مليارات في قطاع العقارات، كما تستعد الحكومة للاستفادة من أسعار الفائدة طويلة الأجل على السندات المدعومة من الدولة (على طريقة كينز الاقتصادية)، والخاصة بالاستثمار في عدة مجالات تنموية في المستقبل.

أما الجانب الأبرز فيتمثل في تخطيط الحكومة لإزالة جميع العقبات التي تواجه استغلال الاحتياطات الكبيرة من النفط الصخري والغاز الطبيعي على غرار ما تحاول الولايات المتحدة القيام به حاليا، ففي شهر يونيو الماضي ذكرت هيئة المسح الجيولوجي البريطانية أنه بعد عامين من البحث والتنقيب، تم التأكد من احتواء منطقة شواطئ بولاند شمالي إنجلترا على أكثر من 1,3 تريليون متر مكعب من الغاز، وذكرت الهيئة أن استخراج 10٪ فقط من هذه الكمية يمكنها أن توفر احتياجات بريطانيا من الطاقة لمدة 50 عاما.

ووفقا لصحيفة الجارديان البريطانية، فإن ثمة دراسات مماثلة أجريت على حقول الغاز المعروفة باسم «ويلد» في جنوب إنجلترا وفي جنوب ويلز وفي لينكولنشاير ويوركشاير في شرق إنجلترا وفي منطقة فيرث أوف فورث الإسكتلندية، تؤكد جميعها علة وجود احتياطات كبيرة من الغاز والنفط الصخري، حتى إن بعض الدراسات الخاصة التي أعدتها بعض شركات الطاقة العالمية الكبرى تشير إلى أنه يمكن لبريطانيا وحدها أن توفر احتياجات الطاقة في أنحاء القارة الأوروبية لأكثر من قرن من الزمان.

وقال داني ألكسندر، سكرتير أول بوزارة المالية وعضو حزب الديموقراطيين الأحرار الشريك الأصغر في الائتلاف الحاكم برئاسة ديفيد كاميرون، «إن المسوح المختلفة تؤكد الإمكانيات الهائلة التي لدى المملكة المتحدة من الغاز والنفط الصخري، والحكومة مستعدة لإطلاق العنان لثورة في الطاقة لتغطية احتياجات بلادنا».

أما وزير الطاقة البريطاني، مايكل فالون، فيرى أن «هذه الاكتشافات والاكتشافات المحتملة من النفط والغاز ستغير حتما في قواعد أمن الطاقة»، ويضيف: «يوم بريطانيا القادم هو اليوم الذي نحصل فيه فعليا على النفط الصخري».

ولهذا أكد بيان أصدرته الحكومة البريطانية مؤخرا أنها ستعلن قريبا عن حزمة شاملة من الإصلاحات والإجراءات من أجل استخراج الغاز، وتشمل مقترحات للنظام الضريبي، وخططا خاصة بحصول المجتمع على مستحقاته جراء هذه الاكتشافات، وأن تكون المملكة المتحدة رائدا للاستثمار العالمي في هذا المجال، علاوة على إعلان حزمة من الأنظمة البيئية التي تشجع صناعة استخراج النفط الصخري والغاز بوسائل أكثر أمنا لسلامة البيئة.

وتأمل الحكومة في حل المشكلة الأساسية التي تعطل البدء في الاستخراج الفعلي لهذه الاكتشافات من خلال إقناع المعارضة المحلية (في مناطق مختلفة بإنجلترا) ببدء عمليات الحفر، وذلك من خلال إقناع شركات الطاقة بأن تتلقى كل بلدة أو منطقة محلية 150 ألف دولار عن كل بئر يكتشف ويتم الحفر به، وأن يخصص لها كذلك نسبة 1٪ من عائدات الإنتاج.

وبالفعل صدر 176 ترخيصا من الحكومة للتنقيب عن النفط والغاز في مناطق مختلفة بإنجلترا، وستصدر تراخيص جديدة لبدء العمل في 50 بئرا يجري الحفر والتنقيب بها خلال العامين المقبلين.

وعلاوة على ذلك تأمل الحكومة البريطانية في استغلال النفط والغاز في بحر الشمال على مدى الثلاثين عاما القادمة، بل إن خبراء الطاقة يتوقعون حدوث طفرة في صناعة النفط الصخري ستمكن بريطانيا من توفير فرص عمل جديدة وإنشاء جيل جديد من الموظفين المهرة الذين يسوقون خبراتهم في هذا المجال في العالم، فضلا عن أن جميع هذه الإجراءات ستقود مع الوقت إلى الحد من العجز التجاري بسبب واردات الطاقة والتي ستتراجع شيئا فشيئا مع إنتاج بريطانيا لطاقة محلية أقل تكلفة.

أميركا والصين توافقان على استئناف محادثات معاهدة الاستثمار الثنائية

واشنطن ـ كونا: وافقت الصين وأميركا امس في اليوم الأخير من المحادثات الاستراتيجية والاقتصادية لكبار المسؤولين في إدارة أوباما ونظرائهم الصينيين التي بدأت اول من امس على استئناف المفاوضات المتوقفة بشأن معاهدة الاستثمار الثنائية.

وقال وزير التجارة الصيني جاو هو تشنغ للصحافيين امس ان الولايات المتحدة والصين سوف تستأنفان محادثاتهما التي بدأت عام 2008 «في أقرب وقت ممكن».

من جانبه تحدث وزير الخزانة الأميركية جاكوب ليو في بيان عن «انفراجة كبيرة» وأنها المرة الاولى التي توافق فيها بكين على التفاوض بشأن معاهدة من هذا النوع.

يذكر ان الشركات الأميركية تدفع نحو مثل هذه المعاهدة على أمل أن تمنح حماية اكبر للوصول إلى الأسواق بالنسبة للمستثمرين في الصين.

يذكر ان الحوار الاستراتيجي والاقتصادي بين الولايات المتحدة والصين حدث سنوي في عامه الخامس، وقد أطلق في محاولة لإدارة العلاقات بين أكبر اقتصادين في العالم.

ارتفاع معدل التضخم السنوي في إسبانيا إلى 2,1٪ في يونيو الماضي

مدريد ـ كونا: أظهرت بيانات نشرها المعهد الوطني للإحصاء هنا أمس ارتفاع معدل التضخم السنوي في إسبانيا بنسبة 4,0٪ في شهر يونيو الماضي مستقرا عند 2,1٪.

وعزا المعهد في بيان صحافي هذا الارتفاع بشكل أساسي إلى ارتفاع أسعار الأغذية بنسبة 3,7٪ مقارنة بشهر مايو الماضي وارتفاع أسعار قطاع النقل والمواصلات بنسبة 2٪ نتيجة ارتفاع أسعار الوقود وزيوت التشحيم.

وأضاف أن ارتفاع مؤشر الأسعار في يونيو الماضي يعد الثاني على التوالي على أساس سنوي بعد أن شهد ارتفاعا بمعدل 0,3٪ في شهر يونيو الماضي إلى 1,7٪. وارتفعت أسعار عدد من المنتجات ارتفاعا حادا في الأشهر الـ 12 الماضية على رأسها أسعار البطاطس ومنتجاتها بنسبة 34,3٪ والأدوية والمواد العلاجية بنسبة 27,2٪ وأسعار الزيوت والدهون بنسبة 24٪ والتعليم الجامعي بنسبة 22,3٪ والفاكهة الطازجة بنسبة 11,7٪.

وانخفضت أسعار قطاع الاتصالات بنسبة 4٪ وأسعار السلع الترفيهية بنسبة 3,4٪ والحليب ومنتجاته بنسبة 2,4٪.

وكان وزير الاقتصاد الإسباني لويس دي غيندوس توقع في الفترة الأخيرة انخفاض معدل التضخم السنوي خلال الأشهر المقبلة ليستقر عند 1٪ مع انتهاء العام الحالي.

الذهب يتراجع لكنه يوشك على تسجيل أكبر ارتفاع أسبوعي في عامين

سنغافورة ـ رويترز: تراجع سعر الذهب امس بسبب عمليات بيع لجني الأرباح بعد ارتفاع استمر أربعة أيام، لكن المعدن النفيس يوشك أن يسجل أكبر زيادة أسبوعية له في نحو عامين بفضل انحسار المخاوف من سحب التحفيز النقدي الأميركي الذي عزز جاذبية الذهب كأداة تحوط من التضخم.

وفقد الذهب نحو ربع قيمته هذا العام بسبب مخاوف من احتمال تخفيض برنامج الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأميركي) لشراء السندات في وقت قريب، وأكد بن برنانكي رئيس البنك هذه المخاوف في يونيو حين قال ان البنك قد يبدأ سحب التحفيز في وقت لاحق هذا العام.

لكن برنانكي أشار يوم الأربعاء الماضي إلى أن البنك قد يواصل شراء السندات لفترة أطول، وأظهر محضر اجتماع البنك لشهر يونيو أن المسؤولين منقسمون بشأن توقيت سحب التحفيز.

وتراجع الذهب في السوق الفورية 0,6٪ إلى 1277,40 دولارا للأوقية وارتفع المعدن الأصفر نحو 5٪ هذا الأسبوع ويوشك أن يسجل أكبر زيادة أسبوعية منذ أكتوبر 2011 حين ارتفع 6,2٪.

وتراجعت العقود الأميركية الآجلة للذهب 0,3٪ إلى 1276,3 دولارا للأوقية.

وفي السوق الفورية هبطت الفضة 1,4٪ إلى 19,8 دولارا للأوقية والبلاتين 0,3٪ إلى 1399,75 دولارا للأوقية، بينما استقر البلاديوم عند 716,25 دولارا للأوقية.

الاستهلاك العالمي للنفط يحطم بانتظام مستواه القياسي كل سنة

وكالة الطاقة تتوقع تسارعاً لارتفاع الطلب على النفط في 2014

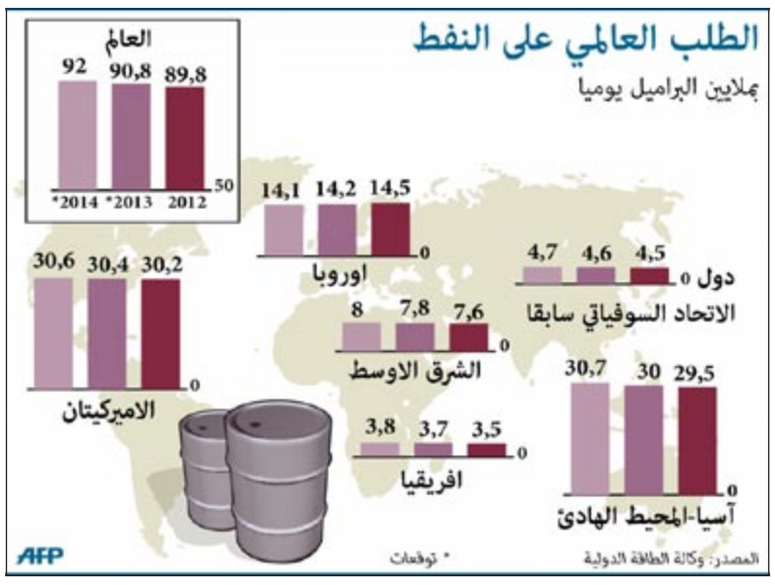

باريس ـ أ.ف.ب: أعلنت وكالة الطاقة الدولية انها تتوقع تسارعا واضحا للطلب على النفط في 2014 مع الامل في الانتعاش الاقتصادي، بعد ارتفاعه الكبير في 2013 بسبب موجة صقيع غير اعتيادية في الولايات المتحدة واوروبا خلال الاشهر الاخيرة.

فبالنسبة للعام 2014، اصدرت وكالة الطاقة للدول المتطورة اول توقعاتها المفصلة مع زيادة منتظرة للاستهلاك بـ 1,2 مليون برميل قياسا الى العام 2013، وسيسجل الطلب بذلك رقما قياسيا من 92 مليون برميل في اليوم، بفعل تحسن متوقع للاقتصاد العالمي.

وان كان المستوى القياسي لا يشكل عنصر مفاجأة ـ الاستهلاك العالمي للنفط يحطم بانتظام مستواه القياسي كل سنة ـ فإن هذه الوتيرة ستسجل تسارعا قياسا للعام 2013 حيث تتوقع وكالة الطاقة ارتفاعا بـ 930 الف برميل في اليوم.

وقالت وكالة الطاقة في تقريرها الشهري ان هذا التقدير للنمو هذه السنة هو نتيجة مراجعة بعد تسجيل زيادة 145 الف برميل هذا الشهر، ليرتفع الى 90,8 مليون برميل يوميا.

ولفتت الوكالة التي تتخذ من باريس مقرا لها «ان الطقس البارد بصورة غير اعتيادية بالنسبة للموسم في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، ادى الى طلب مفاجئ في وقت من السنة ـ الفصل الثاني ـ حيث يسجل الطلب عادة ادنى مستوى».

وهذا البرد وحده تسبب بارتفاع كبير للطلب بـ 645 الف برميل اضافي في اليوم خلال الربع الثاني بحسب الوكالة.

لكن زيادة التوقعات بعد مراجعتها للعام 2013 وتسارع النمو بالنسبة لـ 2014 لا يأخذان بالحسبان المراجعة نحو الانخفاض بـ 0,2 نقطة مئوية للنمو الاقتصادي العالمي من قبل صندوق النقد الدولي التي جاءت متأخرة لتعديل التقرير الشهري كما اوضحت الوكالة.

ويتوقع صندوق النقد الدولي ان تبلغ نسبة النمو العالمي 3,1٪ هذا العام قبل ان تتسارع وتيرته لتصل الى 3,8٪ العام المقبل.

وكانت منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبيك) عولت على نمو بـ 1,04 مليون برميل في اليوم بفعل توقع تحسن الوضع الاقتصادي.

وهذا النمو يعود بشكل حصري تقريبا الى البلدان الناشئة لكن اشارات التباطؤ في الصين اثارت القلق مؤخرا.

وبحسب وكالة الطاقة فإن الصين تمثل وحدها 385 الف برميل اضافي يوميا للاستهلاك العام المقبل.

اما لجهة العرض فأشارت الوكالة الى ان السوق النفطية العالمية اضطربت بسبب احداث في ليبيا والعراق ونيجيريا قلصت انتاج أوبيك 370 الف برميل في اليوم.

وفضلا عن وقع الاضطرابات في مصر ـ حيث تعتبر قناة السويس اساسية للترانزيت النفطي ـ فإن الاسعار تأثرت ايضا بالفيضانات في البيرتا الكندية وانخفاض انتاج المصافي في الولايات المتحدة، رغم وجود وضع اقتصادي رديء.

وفي نهاية المطاف فإن العرض العالمي للنفط تراجع الشهر الماضي الى 91,2 مليون برميل في اليوم بحسب وكالة الطاقة.

«صندوق النقد» ينفي وجود اتصالات مع الحكومة المصرية المؤقتة

واشنطن ـ أ.ش.أ: نفى جيري رايس المتحدث باسم صندوق النقد الدولي امس وجود اتصالات مع الحكومة المصرية المؤقتة.

وأضاف رايس في مؤتمر صحافي مقتضب أوردته قناة فرانس 24 الإخبارية الفرنسية ان المفاوضات الفنية مع ذلك مازالت مستمرة بشأن حصول مصر على قرض يبلغ 4,8 مليارات دولار.

وتابع رايس يقول ان صندوق النقد الدولي يدرس في الوقت الراهن تأثير وتداعيات الموقف في مصر عقب ما سماه «الانقلاب العسكري» الأخير هناك على فرص حصولها على قرض الصندوق الدولي».

ومضى رايس «ليس هناك اتصال في الوقت الراهن مع الحكومة المؤقتة في مصر، ولكن المفاوضات مستمرة على المستوى الفني مع النظراء المصريين».

وردا على سؤال بشأن مدى حاجة مصر إلى زيادة حجم القرض المطلوب خاصة بعد الإطاحة بالرئيس محمد مرسي قال المتحدث «يتعين علينا أن ننتظر لنرى وصندوق النقد الدولي سيسترشد في هذا الصدد بوجهة نظر المجتمع الدولي خاصة الدول الأعضاء والذين يقدر عددهم بـ 188دولة».

ورفض رايس التعليق على حصول مصر على مساعدات مالية أخرى مؤخرا من السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة وقال في المؤتمر الصحافي «لا استطيع التعليق لعدم وجود معلومات مفصلة لدينا بهذا الصدد».

وكانت كريستين لاجارد المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي قد أعلنت في أواخر شهر يونيو الماضي أن برنامج المساعدات لمصر والذي تحدد بمبلغ 4,8 مليارات دولار خلال المفاوضات معها عام 2012 لن يفي باحتياجات المصريين.

وتابعت تقول «انا آمل بشدة أن نتوصل إلى أرضية وشروط يتم بمقتضاها التوصل إلى نتيجة مع السلطات المصرية والتي نرى أنها تبذل جهودا من أجل مواجهة القضايا الأساسية ونأمل أيضا أن نحظى بدعم من جانب المجتمع الدولي للمشاركة في عملية تمويل مصر، نظرا لأن قرض صندوق النقد الدولي لن يكون كافيا لها».

البورصة المصرية تخسر 1,3 مليار جنيه خلال تعاملات الأسبوع الماضي

القاهرة ـ كونا: خسر رأس المال السوقي لأسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية 1,3 مليار جنيه ليسجل 354 مليار جنيه مقارنة بـ 355,4 مليار جنيه خلال تعاملات الأسبوع الماضي. وقال التقرير الأسبوعي للبورصة المصرية الذي وزع امس إن أداء مؤشرات البورصة شهد تباينا إذ انخفض مؤشر البورصة الرئيسي (ايجي اكس 30) خلال تعاملات الأسبوع الماضي بنسبة 1,08٪ ليصل إلى 5277 نقطة.

وارتفع مؤشر الأسهم الصغيرة والمتوسطة (ايجي اكس 70) بنسبة 1,62٪ ليغلق عند 429 نقطة.

وسجل مؤشر (ايجي اكس 100) الأوسع نطاقا ارتفاعا بنسبة 0,75٪ مغلقا عند مستوى 734 نقطة وارتفع مؤشر (ايجي اكس 20) بنسبة 1,06٪ مغلقا عند مستوى 6127 نقطة.

وأشار التقرير إلى أن قيم التداول سجلت 2,6 مليار جنيه من خلال تداول نحو 757 مليون ورقة منفذة على 114 ألف عملية مقارنة بإجمالي قيمة تداول قدرها 1,6 مليار جنيه وكمية تداول بلغت 415 مليون ورقة منفذة على 67 ألف عملية خلال الأسبوع الماضي.

الدولار ينتعش بعد هبوط حاد

لندن ـ رويترز: ارتفع الدولار امس إذ يعاود المستثمرون شراء العملة الأميركية عند مستويات منخفضة وهم على ثقة في أن الاحتياطي الاتحادي الأميركي سيكون أول بنك مركزي رئيسي يسحب إجراءات التحفيز النقدي.

وفي وقت سابق هذا الأسبوع نزل الدولار من أعلى مستوياته في ثلاث سنوات مقابل سلة من ست عملات بعد أن أثار بن برنانكي رئيس الاحتياطي الاتحادي شكوكا بشأن توقيت سحب البنك لبرنامج شراء السندات.

وارتفع مؤشر الدولار امس 0,25٪ إلى 82,96 لكنه منخفض بنسبة 1,8٪ على مدى الأسبوع.

وارتفع الدولار 0,1٪ مقابل الين إلى 99,15 ينا بينما هبط اليورو 0,5٪ إلى 1,3035 دولار.

وكان الدولار قد هبط بعد أن قال برنانكي يوم الأربعاء إن الاقتصاد الأميركي مازال يحتاج إلى سياسة نقدية ميسرة في المستقبل القريب وهو ما أحبط توقعات بعض المستثمرين ببدء سحب التحفيز النقدي في سبتمبر المقبل وتشديد السياسة النقدية في أواخر 2014.

وتداول المستثمرون الدولار الاسترالي المرتبط بتجارة السلع الأولية بحذر قبل صدور بيانات النمو الاقتصادي في الصين يوم الاثنين المقبل. وتراجع الدولار الاسترالي 0,4٪ إلى 0,9152 دولار.

حجم التبادل التجاري بين روسيا والعالم يبلغ 14 مليار دولار

موسكو ـ كونا: أعلن نائب رئيس المجلس الروسي العربي فلاديسلاف لوتسينكو امس، ان حجم التبادل التجاري بين روسيا والعالم بلغ العام الماضي 14 مليار دولار.

وقال لوتسينكو في تصريح نقلته وكالة انباء ايتار تاس ان التبادل التجاري بين روسيا والعالم العربي ارتكز بصورة أساسية على صادرات الأسلحة والطاقة والتعاون في السوق النفطية.

وأبرز لوتسينكو أهمية بلورة اتجاهات جديدة لتطوير التعاون الاقتصادي بين روسيا والعالم، مشيرا الى ان روسيا والدول العربية تنتقل من اقتصاد الدولة الى الاقتصاد الحر.